تكوينُ الحداثة ومضاعفاتُها

من توسُّل الإقناع إلى توسُّل العنف

. عبد الإله بلقزيز* .

الحداثة: التكوين والمعطيات

خَرجت الحداثة، كرؤية جديدة للعالم، من رحم التحوُّلات الكبرى التي شهدتْها أوروبا العصرِ الحديث، وكانت أيضًا طرفًا في صناعة بعض وقائع تلك التحوُّلات ولا تشير كلمةُ «الرحم» هنا إلى فعل تناسُلٍ طبيعيٍّ تمثَّل فيه الحداثةُ امتدادًا بيوتاريخيًا لما قبْلها، كما يمثِّل أيُّ وليدٍ امتدادًا بيولوجيًا لوالديْه، وإنّما تشير إلى البيئة التي نشأتْ فيها فلسفةُ الحداثة في مسلسلٍ من العلاقات الصراعية بغيرها من منظومات الثقافة والفكر السائدة. أما ما دُونَ هذه المشابهة الرمزية، فإنّ علاقة الحداثة بماضيها الثقافي والفكري هي علاقةٌ قطيعة بالمعنى الفُوكوي الذي يُفيد انتقالَ فكرٍ من ايبستمي (أو نظام معرفي) معيَّن إلى إبيبستيميٍّ جديد.[1]

والحقّ أنّ الحداثة آذنتْ بميلادِ نظامٍ معرفي جديد في أوروبا الحديثة، لا يُمْكن البحثُ له عن مقدّماتٍ سابقةٍ لذلك الميلاد. وليس في مُكْنَتِنا إدراكُ المدى الذي بلغتْهُ تلك القطيعةُ إلاّ باستدعاء شروط تكوُّنها كحداثة، والپراديغمات الرئيسة في منظومتها الفكرية.

ثمة ملمحان رئيسان ومفصليان للحداثة يؤسّسان تلك الپراديغمات هما: تنزيلُ العقل منزلةَ السلطة المرجعية المعرفية الوحيدة في إدراك العالم؛ وتكريسُ الإنسان هدفًا نهائيًا للتحرّر والتقدّم. وإذا شئنا استخدامَ المفاهيم الدارجة في تعيين جوهر الحركة الفكرية التي مثّلتْها الحداثة، قلنا إنّ مَنْحَيَيْها الرئيسيْن كانا العقلانية والإنسانوية (أو النزعة الإنسانية).

نشأت العقلانيةُ عن مبدإ بسيط يَرُدُّ إمكانَ المعرفة إلى أداة وحيدة هي **العقل**. وبمقتضاها، لا معرفة ممكنة إلاّ بواسطة العقل من حيث هو المَلَكةُ التي تُعْرَض عليها الأشياءُ الواقعيةُ والتمثُّلاتُ الذهنيةُ لتُوزَنَ بميزان بداهاته أو مقولاته المجرّدة السابقةِ لكلّ تجربة. سيقال هنا إنّ سلطة العقل ليست جديدةً على تاريخ الفكر الإنساني، ولا كانت تنتظر حقبةَ النهضة الأوروبية حتى تَخرج إلى الوجود، وإنّما تَضْرب بجذورها إلى العصر الإغريقي القديم حين انعقدت المرجعيةُ للعقلانية الأرسطية والسكولاستيكية. وسيُزادُ على ذلك بالقول إنّ أوروبا الحديثة نفسَها لم تشأ أن تُعَرِّفَ نهضتَها ـ والعبارةُ عربيةٌ ـ إلاّ بوصفها renaissance: أيْ ميلادًا متجدِّدًا بَعْدَ ميلادٍ أوّلَ في أثينا وهذا صحيح بغير شك، لكنّ الأدعى إلى الاعتناء بصحته أمران أساسيان.

• **أوّلُهما** أنّ الصلة انقطعتْ بين أوروبا وماضيها العقلاني طيلةَ الحقبة الوسيطة، بسبب انتصار الوحي المسيحي، المتعمِّم عبر الإمبراطورية الرومانية والنظامِ الكَنَسي الكاثوليكي، على العقل الإغريقي ـ الأرسطي. وقد تكون المساهمةُ الفلسفيةُ الرُّشديةُ حاسمةً في إعادة وصْلِ أوروبا بذلك الماضي كلّما أَمْكَنتْ قراءتُها موضوعيًا، أيْ بعيدًا عن النظرة الفيلولوجية الغربية العَدَمية التي حاولتْ إسقاطَ «أصالةِ» ومركزيةِ تلك المساهمة من خلال إلغاء الحقبة العربية ـ الإسلامية كُلاًّ أو الاعترافِ بها جزءًا[2] من باب إعادة تعريف ابن رشد كمجرّد شارحٍ لأرسطو «مُتَعَيِّش» على بعض مقولاته!

• **وثانيهما** أنّ العقلانية الأوروبية الحديثة، عقلانيةَ ديكارت وسپينوزا

---

* ـ أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء.

١ ـ كما استعمله في كتابه **L'Archéologie du savoir** المنشور في غاليمار (فرنسا)

٢ ـ أنظرْ إنصافًا لابن رشد في كتابات دو ليبرا، خاصةً

- Alain de Libéra: **Penser au Moyen Age** (Paris: Seuil, 1991).

- Avérroés: **L'intelligence et la pensée**. Présentation et traduction inédite par Alain de Libéra (Paris: Flammarion, 1998).

كان من حظ العقلانية الغربية أنّها نشأتْ وتطوّرتْ في الوقت الذي أحرز فيه الإصلاح الديني نجاحات هائلة

وكانط وهيغل، غيرُ قابلة لأن تُقْرَأ بوصفها محضَ إعادةِ إنتاج للعقلانية الأرسطية. ذلك لأنّها تخطّتْ حدودَ العقل الصوري الأرسطي، سواءٌ بنزعتها الجدلية، أو بإقامتها بعضَ أنساقها النظرية على معطيات المعرفة العلمية التجريبية التي بدأتْ «مُتواضعةً» في حِسِّيّة بيركلي وتجريبية بيكون وهيوم لتبلغَ مداها الأعلى مع فيزياء نيوتن وتطوُّرية البيولوجية الداروينية وغيرِ ذلك مما كان له الأثرُ الحاسمُ في تأسيس عقلانيةٍ جدليةٍ لدى هيغل وماركس.

الأهمّ في كلّ هذا أنّ العقلانية نشأتْ في علاقةٍ صراعيةٍ مريرة بنقيضها الفكري والتاريخ: اللاعقلانية القرْوَسْطية التي مثّلَتْها الكنيسةُ والفكرُ اللاهوتي الذي احتضنتْه. ففي حين كان الفكرُ الغربي يعيد اكتشافَ ماضيه العقلاني الإغريقي ويسعى إلى إحيائه والبناءِ عليه ـ وكان ذلك قد بدأ يأخذ منحًى متصاعدًا في القرن الخامس عشر ـ كانت المعرفةُ الوحيدةُ التي تَمْلك السلطانَ والشرعيةَ هي المعرفة الدينية التي رَعَتْها الكنيسةُ وسلَّمَ بها الأمراءُ والملوكُ الواقعون تحت رحمة سلطان الإكليروس والبابا. وكم كانت معاناةُ المفكّرين والعلماء كبيرةً مع حملات القمع والاضطهاد التي نظّمتها الكنيسةُ ضدهم ! وجميعُنا يَعْرف عن محاكم التفتيش وعن كوكبة العلماء الذين سيقوا إلى المشانق عقابًا لهم على اجترائهم على التعبير عن أفكارٍ تخالِفُ ما ورد في الكتاب المقدّس، أو ما استقرّ الإجماعُ عليه من تأويلٍ دينيٍّ احتكرتْه طبقةُ رجال الدين وفرضتْهُ معرفةً وحيدةً لا تَقْبل الردّ أو الشكّ أو المزاحمة.

لقد كان من حسن حظ العقلانية الغربية الحديثة أنّها نشأتْ وتطوّرتْ في الوقت الذي أَحرزتْ فيه حركةُ الإصلاح الديني نجاحاتٍ هائلةً على صعيد تحجيم سلطان الكنيسة (الكاثوليكية) وواحديةِ الفكرِ اللاهوتي المرتبط بها. ويتبدّى ذلك في نجاح الإصلاح في حرمان الكنيسة من امتياز احتكار وتعميم حقّ التأويل (أو حقِّ الصلة المباشرة بالنص) على سائر المؤمنين برسالة يسوع.[1] إلاّ أنّ العقلانية شقّتْ لنفسها مسارًا مختلفًا، ولم تتوقّف عند حدود مكتسبات الإصلاح. وكان عنوان ذلك المسار الخروج من سلطة النصّ الديني والمعرفةِ المرتبطةِ به ـ أكان ذلك في الحيّز الكنسي الكاثوليكي أَمْ في رحاب «الثورة» البروتستانتية ـ إلى سلطة العقل وما يَنْجم عنه من معارف أصبحتْ وحدَها تتمتّع باليقينية.

كان ذلك فصلاً حاسمًا من فصول المعركة ضدّ القرون الوسطى ومواريثها؛ وقد انتهى بانتصار العقل على اللاهوت، و«الرعيّةِ» على طبقة رجال الدين. وإذا كان سائغًا أن يقال إنه انتصارٌ تعزّزَ بانتصار علاقات الإنتاج الرأسمالية الوليدة على نمط الإنتاج الإقطاعي في حلبة الاقتصاد، وبانتصار الثورة البرجوازية على الأنظمة الملَكية المُطْلقة والمستبدة في حلبة السياسة، فإنّ ائتلاف العقلانية والرأسمالية والثورة في حلفٍ مشترك كان الردَّ «الطبيعي» الذي قاد إليه تحالفُ الثالوث القروسطي المزمن: الكنيسة والإقطاع والمَلَكية. وفي الحالات جميعًا آذنتْ تلك الانتصاراتُ بانتقالٍ حاسمٍ إلى عصر جديد، هو عصر الإنسان.

فقبل النهضة الأوروبية، وثورةِ العقلانية فيها، كان الإنسانُ في جملة «أملاك» اللاهوت ومؤسساته الكنسية. ولم يغيِّر من ذلك أنّ المسيحية البولسية ـ التي أعادت روايةَ اليسوعية وأعادت بناءَ تعاليمها ـ ساهمتْ في أَسْطرة النظرة إلى الإنسان من خلال تأليه الذات اليسوعية. ذلك أنّ التاريخ الكنسي اللاحق لم يحتفظ من هذا التقليد بشيء، بل نُكِّلَ بأتباع المسيح لمجرّد أنّهم عصوا أمرَ البابوات وكان أكبرَ دليلٍ على ذلك التنكيل شَرْعَنَةُ الكنيسة لاستبدادِ الملوك والأمراء، ووقوفُها إلى

١ ـ علينا أن نلاحظ أنّ البروتستانتية لم تكن أكثر من سلفية مسيحية، لكنّها سلفية أفْضت إلى العودة إلى العهد القديم وإلى المصالحة مع اليهودية

جانب الاستغلال الإقطاعي الوحشي لجماهير الفلاحين المُعْدَمين. وبالجملة، لم يكن الإنسانُ إنسانًا في عهد الكنيسة وحلفائها، ولا كان ذاتًا مادية واعتبارية مستقلة وذاتَ حُرْمة؛ بل كان موضوعًا فحسبُ لفعلٍ أوامريٍّ كنسيٍّ تأخذ فيه «الرعيّةُ» شكلَ القطيع. ولعلّ الإنسانوية بهذا المعنى تمثّل قطيعةً حاسمةً مع نظرة لاهوتية قرْوَسطية صادرتْ كيانَ الإنسان باسم الإيمان، وتمثّل تأسيسًا لفلسفة جديدة تُحِلُّ الإنسانَ محلَّ المركز من الوجود بعد أن كان من الوجود على هامشه.

بدأت الإنسانويةُ فلسفةً تدافع عن الحقّ الطبيعي للإنسان، على خَلْفيّة اعتقادِها بأنّه حقّ متقرِّر بـ «البداهة» متى عدنا بالإنسان إلى أصلٍ مجرَّدٍ غيرِ «منحول» أو لا مَزيدات عليه. إذ بمقتضى هذه النظرة، يصبح في وسع الإنسان أن يتمتّع بالحقوق التي تُرتِّبها إنسانيّتُه حُكْمًا متى تحرَّرَ من القيود التي فُرضتْ على إنسانيّته الطبيعية المحض من النظم والقوانين المُلْحَقة (الدينية والسياسية...). والعودة بالإنسان، هنا، إلى «حالته الطبيعية» ـ وهي تُشْبه إلى حدٍّ القولَ بفكرة «الفطرة» الإسلامية[1] ـ لا تعني سوى شطبِ كلّ التاريخ الديني والسياسي (الكنسي والملكي الاستبدادي) الذي زوَّر تلك «الطبيعةَ» وألْبَسَها من اللواحق («البِدَع»؟) ما نال من صفائها البدهي الإنساني.

لكنّ موضوعة «الحق الطبيعي» تطوَّرتْ في فلسفات هوبز ومونتسكيو وروسو لكي تُفْرِج عن فكرة «العقد الاجتماعي،» بوصفها التعبيرَ النظري الأعلى عن الحق في حيازة الحقوق المدنية والسياسية التي تُرتّبها على الدولة فكرةُ «المواطَنة.» وكانت خاتمةُ مطاف هذه الفلسفات التي أَنْتَجَها الموسوعيون في «عصر الأنوار» الصيرورةَ إلى ثقافة سياسية جديدة نَهَضَتْ بأمر تحقيقِها طبقةٌ سياسيةٌ جديدةٌ هي البرجوازية، التي نجحتْ في حيازة السلطة بعد الثورة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. هكذا دخلت الفلسفةُ الإنسانويةُ حيّزَ التطبيق من خلال دستور الولايات المتحدة الأميركية (المستقلّة عن الإنكليز)، ومن خلال مبادئ حقوق الإنسان التي أَطلقتْها الثورةُ الفرنسية.

مع العقلانية، بات الإنسانُ مصدر المعرفة ومرجعها، بدل النصّ المقدّس، لأنّه وحده يَمْلك أداتَها: العقل. ومع الإنسانوية، بات الإنسانُ وحده مَنْ يَصْنع مصيرَه، ويَرْسم إطارَ الحرية والسعادة بعد أن عَرَضَتْ عليه الميتافيزيقا المسيحية طريقًا آخرَ لتحصيلهما. وبانتصار العقلانية والإنسانوية، فُتِحَ البابُ أمام الحداثة: رؤيةً فلسفيةً ونظامًا اجتماعيًا/سياسيًا تُمثّل الديموقراطيةُ اليوم تعبيرَه المادي والمؤسسي.

ذلك كان تاريخَ ميلاد الحداثة وملابساتِ ذلك الميلاد. ولكنّ علينا أن نضع تعريفَ ذلك الميلاد في سياقه التاريخي كي نتجنَّبَ البناءَ عليه لاستيلادِ استنتاجاتٍ قد لا تَقْبَل الانطباقَ على ما يقع خارجَه. فقد كان ذلك الميلاد من رحم أوروبية لم يكن عليها أن تُنْجِب ـ بالضرورة ـ حداثاتٍ أخرى فائضةً عن حَوْمَتها الجغرافية والسياسية. بلغة أوفى تعبيرًا، كانت تلك الحداثةُ أوروبيةً وغربيةً، تجد لها ما يبرِّرها ويُمَهِّد لها في السياق الأوروبي نفسه. وكان ضروريًا أن يظلّ الوعيُ بها محصورًا في النطاق (الأوروبي) ذاك، وفي إطار ما تحصَّل من معطيات تاريخه الحديث. لكنّ هذا كان يصحّ ـ حصرًا ـ لولا أنّ الحداثة فاضت عن جغرافيّتها الأصلِ ونَزَعَتْ إلى الفُشُوِّ خارج حدودها.

عُنفُ الحداثة

منذ مطالع القرن التاسع عشر، بدأت الحداثةُ الفكريةُ الأوروبية تَزْحف خارج حدودها إلى عالم ما وراء البحار بعد أن بدأتْ تياراتُها تنتشر في شرق

١ ـ أنظر تحليلاً خصبًا لها في: علي أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية** (بيروت: المركز الثقافي العربي ـ دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ٣٣ ـ ٦٤

لم تقترح الحداثةُ نفسَها بطريقةِ حضارية «إقناعية» على المجتمعات التي اقتحمتْ قلاعها المحروسة

القارة وصولاً إلى روسيا القيصرية. ولكنّ حداثة أوروبا لم تَقْتحم العوالمَ الجديدةَ في القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية) اقتحامًا ثقافيًا صرفًا ـ أعْني من خلال جدلية الحوار والتبادل الثقافي التي كانت مَعْبرًا تاريخيًا مألوفًا إلى إقامة الصِّلات بين الثقافات والحضارات ـ وإنّما أطَلّتْ على تلك العوالم بوسائط غيرِ ثقافيةٍ وبغيرِ قليلٍ من العنف الرمزي، جَعَل منها حركةً غيرَ جدلية، وأفْقَدَها من ثمّ فرصةَ أن تصير منظومةً ثقافيةً مطلوبةً من مجتمعات أخرى. وسيكون لذلك تأثيرُه البالغُ في رسم صورةٍ نمطيةٍ للحداثة في وعي مجتمعات ثقافية عديدة في العالم استقبلتْها بكثيرٍ من التهيُّب والحذر، وأحيانًا بغيرِ قليلٍ من المقاومة الضارية.

أتتِ الحداثةُ في ركاب الحملات الاستعمارية الأوروبية التي غَزَتْ بلدانَ ومجتمعات العالم ما قبل الصناعي، وتَعَرّف إليها مثقفو هذه المجتمعات كثقافةٍ لأوروبا الغازية الظافرة لا كمنظومةِ أفكار مستقلةٍ عن المنتصر الأوروبي. لقد زُرِعَت الحداثةُ الثقافيةُ زرعًا في نسيج هذه المجتمعات، تمامًا مثلما زُرعت العلاقاتُ الرأسماليةُ الجديدة بفعل الرَّسْمَلة الإكراهية من خارج، ومثلما زُرِعَ نظامُ الدولة الحديثة بفعل قيام إدارةٍ استعماريةٍ حديثةٍ للمجتمعات والبلدان المستعمَرة. وفي هذه العمليات الجراحية القيصرية جميعًا، جرى تدميرٌ للبنى السابقة: تدميرٌ لعلاقات الإنتاج قبل الرأسمالية وللاقتصاد الحِرَفي والزراعي التقليدي الرئيس فيها، وتدميرٌ لبُنى السلطة التقليدية القائمة على توازنات اجتماعية ودينية وعصبية قديمة كان النظامُ السلطاني صيغتَها التاريخيةَ المتكرّرة، ثم تدميرٌ للمنظومات الثقافية التقليدية الموروثة المتمحورَةِ حول مركزية الفكرة الدينية. وفي الوجه الآخر من صورةِ عمليةِ التدمير الثلاثي تلك، كان واضحًا أنّ الحداثةَ في الفكر، والرأسماليةَ (= التبعية) في الاقتصاد، ونظامَ «الدولة الوطنية» الحديثة في السياسة، لم تَنْشأ نشأةً طبيعيةً ـ كما كان عليه أمرُها في أوروبا ـ أيْ من خلال اليةِ تطوُّرٍ موضوعيٍّ تَنْحلّ فيه العلاقاتُ والبُنى والمؤسساتُ والمنظوماتُ الفكريةُ السابقة من تلقاء نفسِها وتتفكّك، فَتَنْشأ عن انفراطها علاقاتٌ وبنى أخرى جديدةٌ وظافرةٌ. وإنّما تحقّقتْ هذه العمليةُ من «التحديث» في صورةِ انقلابٍ خارجيّ فَرَضَ ـ بالعنف المادي والرمزي ـ هذه المنظوماتِ الجديدة في مجتمعاتٍ لا يُسْعِفُها تاريخُها باستقبالها كتحوُّلاتٍ طبيعيةٍ وموضوعيةٍ في أنساق تطوُّرها الذاتي.

لم تَقْترح الحداثةُ نفسَها ـ إذن ـ بطريقةٍ حضاريةٍ «إقناعيةٍ» على المجتمعات والثقافات التي اقتحمَت قِلاعها المحروسة، بل أتَتْها على حين غرة متوسِّلةً بالغزوة الاستعمارية حاملاً لها ومُحقِّقًا ومع أنّ عنف الحداثة هذا كان يكفي لرفضها ولَفْظِها من قِبَل مَنْ وقَعَ عليهم فعلُ العنف ذاك، إلاّ أنّ ذلك لم يَحْصل دائمًا بالقَدْر المتوقَّع؛ إذ وُجِدَ هناك مَنْ تراءى له أنّ الأخذ بالحداثة هو في جملة الأخذ بالأسباب التي صَنَعَتْ لأوروبا شوكَتَها وهيبتَها، فما تردَّدَ في الانتهال من ثمراتها متطلِّعًا إلى توطين مكتسباتها المعرفية في نسيج ثقافته

الدار البيضاء